

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY  
SAUDI ARABIA

ARTICLE 9

Public Procurement and Management of Public Finances

SAUDI ARABIA (FOURTEENTH SESSION)

• التدابير المتخذة، وفقاً للمبادئ الأساسية للنظم القانونية، لتعزيز استقلال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

يتمتع الديوان العام للمحاسبة في المملكة بالاستقلالية التامة حيث يرتبط بالملك مباشرة، وبالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وذلك بناء على المادة (الأولى) من نظام الديوان الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (م/٩) وتاريخ ١٣٩١/٢/١١ هـ الموافق ١٩٧١/٤/٨ هـ، المعدل بالمرسوم الملكي رقم: (م/١٧٨) وتاريخ ١٤٤١/١٢/٢ هـ الموافق ٢٠٢٠/٧/٢٣ م، التي نصت على أن الديوان العام للمحاسبة جهاز مستقل، يرتبط مباشرة بالملك، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري. وهذا يتوافق مع المعيارين الدوليين رقم (١): إعلان ليما، ورقم (١٠): إعلان المكسيك بشأن استقلالية الأجهزة العليا للرقابة، الصادرين من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنترنوساي). كما يتضمن نظام الديوان الصلاحيات اللازمة التي تسهم في كشف شبه الفساد من خلال منح الديوان الصلاحيات اللازمة في الاطلاع على كافة المستندات والوثائق المتعلقة بالمال العام، إلى جانب فحص نظام الرقابة الداخلية في

الجهات المشمولة بالرقابة، ومتابعة أوجه القصور وحث الجهات على معالجتها.

- التدابير المتخذة لتنفيذ السياسات التي تكفل تسيير عمل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بفعالية وفقاً للمبادئ والمعايير التي وضعتها المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وذلك:
- فيما يتعلق بضمان الإدارة السليمة للأموال العمومية والممتلكات العمومية.

- وفي مجالات مثل الاشتراء العمومي.

يتبنى الديوان العام للمحاسبة معايير المراجعة الدولية الصادرة عن منظمة الإنتوساي، ويعتمد أسلوب العمل لديه على تطبيق أفضل الممارسات المهنية وفق منهجية المراجعة المعتمدة بالديوان، وهي مبنية على التخطيط المسبق والفعال في تحديد واختيار المهام وإعداد برامج العمل، بما يساعد على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للديوان، مع الحرص على تقييم المخاطر وتطبيق مفهوم الأهمية النسبية في جميع مراحل المراجعة.

- التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية، بسبل منها إرساء نظام لمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات وما يتعلق بذلك من رقابة.

يعمل الديوان العام للمحاسبة على ممارسة دوره في المحافظة على المال العام من خلال مباشرة اختصاصاته في المراجعة اللاحقة لحسابات الجهات الحكومية وإبلاغ تقارير المراجعة لتلك الجهات بما يتوافق مع المعايير الدولية ويسعى مع الجهات المشمولة بالرقابة لمعالجة ما يتكشف له من ملاحظات تظهرها نتائج أعمال المراجعة المالية، والالتزام، والرقابة على الأداء، ويقوم بالتأكد من أن لدى هذه الجهات من الإجراءات الرقابية ما يكفل حسن التصرف بالمال العام، وعدم إساءة استعماله أو استخدامه في غير الأغراض

المخصصة له. كما يسهم الديوان في تطوير نظام ومعايير المحاسبة من خلال تقديم الآراء المتخصصة لمتخذي القرار؛ وذلك عملاً بالقسم رقم (١٢) الآراء الخبيرة وحقوق الاستشارة من المعيار الدولي رقم (١) "إعلان ليماً"، الصادر من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي).

- التدابير المتخذة لتعزيز إجراء فحوص، بصفة دورية أو عند الاقتضاء، للأطر والإجراءات المالية والمحاسبية المنطبقة من أجل الوقوف على مدى فعاليتها في مكافحة الفساد.

تشمل منهجية المراجعة المعتمدة في الديوان العام للمحاسبة إجراء تقييم للنظم المالية والمحاسبية المطبقة في الجهات المشمولة بالرقابة للتحقق من كفايتها وملاءمتها ووجود الإجراءات الرقابية الكافية للحد من المخالفات المالية والمحاسبية والكشف عن أوجه الضعف في النظام الرقابي الداخلي لتلك الجهات، ويسـتـكـمـل الديوان دوره بتقييم كفاءة أداء إدارات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقبته للتأكد من قيامها بالمهام المناطة بها من تطبيق الأنظمة والتعليمات المالية ومساعدة الجهة في تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها؛ وصولاً إلى إجراءات كافية وفاعلة تساهم في مكافحة الفساد.

- التدابير المتخذة لضمان استجابة الكيانات التي تخضع حساباتها للمراجعة للنتائج التي تخلص إليها تقارير مراجعة الحسابات، وأن تفي بتوصيات الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتتخذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بما فيها إجراءات الملاحقة الجنائية، من أجل ضمان الإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

وفقاً لنظام الديوان العام للمحاسبة، يُبلغ الديوان ملاحظاته إلى الجهة المختصة، ويطلب منها اتخاذ الإجراءات اللازمة، وعلى الجهة أن ترفع للديوان بما اتخذته من إجراءات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إبلاغها، وإيضاح الإجراءات التي تم اتخاذها لتحصيل المبالغ التي أبدى الديوان ملحوظاته بشأنها. ويقوم الديوان بإجراء اتصالات مباشرة مع المعنيين في الجهات الحكومية لمناقشة ما يكتشفه الديوان من ملاحظات واقتراح أساليب معالجتها وعدم تكرار حدوثها، ومتابعة ما تكشف من ملحوظات ومدى استجابة الجهات المشمولة بالرقابة لمعالجة الملحوظات، ويتم إحالة بعض المخالفات التي تكشف لدية إلى الجهات المختصة لمباشرة اختصاصاتها التي تتعلق بشبه الفساد.

• التدابير المتخذة لإشراك الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووحدات المراجعة الداخلية للحسابات في الاستعراضات القطرية في إطار الدورة الثانية لألية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخصوصاً فيما يتعلق باستعراض تنفيذ الفصل الثاني المتعلق بالتدابير الوقائية، وبما يشمل الزيارات القطرية، حيثما انطبق ذلك.

ساهم الديوان العام للمحاسبة في تبادل الخبرات والمعرفة مع الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة على المستوى الدولي، ووحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابه على المستوى المحلي، من خلال تبني عدد من المبادرات والمشاورع، وتطوير أدلة العمل في مجالات المحاسبة والمراجعة والشفافية والحوكمة الجيدة؛ وذلك لما يمتلكه الديوان من خبرات واسعة في مجال المراجعة الحكومية ومن دور قيادي في منظمة الإنتوساي أو في اللجان التي يتولى رئاستها. كما يقدم الديوان إسهاماته من خلال الأنشطة التدريبية التي يقدمها المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء لمنسوبي وحدات المراجعة الداخلية في الجهات الحكومية المشمولة



برقابته ، ولنسوبي الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة في عدد من الدول، إضافةً إلى تنظيم المؤتمرات والندوات المهنية، والتي تُدعى فيها الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والمختصين والخبراء في مجال المراجعة الحكومية، لمشاركة تجاربهم ودراساتهم في هذا المجال

• التدابير المتخذة لتعزيز النزاهة والأمانة من خلال تطبيق مدونات لقواعد السلوك في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ولا سيما التدابير الرامية إلى موازنة هذه المدونات مع مدونة الأخلاقيات الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

تتفق مدونة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة بالديوان العام للمحاسبة مع المبادئ والمعايير التي تضمنها المعيار الدولي رقم (١٣٠) "قواعد السلوك المهني" الصادر من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنٲوساي). وتطبق هذه المدونة على جميع منسوبي الديوان، حيث يعمل منسوبي الديوان وفق ميثاق عمل يشتمل على جملة من الأخلاق والمبادئ المهنية، التي يتقاسمها منسوبيه، لتعزيز انتمائهم لرسالته وشرف مهنته والارتقاء بها والإسهام في تطويرها.

• تدابير لزيادة الثقة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد والمؤسسات الحكومية والعمومية بصفة عامة.

يعتبر تعزيز دور الأجهزة الرقابية أحد أهم مرتكزات رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تُظهر عزم المملكة العربية السعودية على مكافحة الفساد وعدم التسامح مع الفاسدين، وتم تطوير قدرات الديوان العام للمحاسبة من خلال إجراء بعض التعديلات على نظامه، لتمكينه من تعزيز قدراته في المحافظة على المال العام، وقد صدرت عدة أدوات تنظيمية في هذا الشأن لزيادة وتعزيز الثقة في أجهزة الرقابة.

• التدابير المتخذة لبناء جسور الصلة بين المجالس التشريعية الوطنية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتوثيق الصلات بينها ، وتشجيع المجالس التشريعية الوطنية على الاطلاع على ما تتوصل إليه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من نتائج لكي تأخذها في الحسبان عند ممارسة الوظائف البرلمانية.

يوجد تعاون وثيق وتكامل بين الديوان العام للمحاسبة كجهاز أعلى للرقابة المالية العامة والمحاسبة ومجلس الشورى كتمثيل للسلطة التشريعية لتعزيز دور المجلس الرقابي، ويناقش المجلس سنوياً ما يُحال إليه من تقارير الديوان العام للمحاسبة ، وأثر ذلك عن تعديل وصياغة عدد من الأنظمة المالية التي أصبحت نافذة حالياً.

• التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق والتعاون على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية فيما بين الهيئات المعنية بمنع الفساد ومكافحته.

على الصعيد الدولي يشغل الديوان العام للمحاسبة منصب النائب الثاني لرئاسة منظمة الإنتوساي، ومنصب رئيس لجنة السياسات والشؤون المالية والإدارية بها ، ومنصب رئيس اللجنة التوجيهية لتعاون الإنتوساي مع مجتمع المانحين. أما على الصعيد العربي، فيتولى الديوان منصب رئيس المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة "الأرابوساي". وعلى الصعيد الخليجي، يشارك الديوان في اجتماعات دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدولة التي تعقد بها دورة المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي، كما أن الديوان هو ممثل المملكة العربية السعودية الدائم في مجموعة مشاركة (Engagement Group) للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة للدول الأعضاء بمجموعة العشرين تحت مسمى (SAI20).

- التدابير المتخذة لتحسين تبادل المعلومات بين هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وغيرها من الهيئات الحكومية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد ، لأغراض منها الأغراض الاستشارية.

هناك تواصل بين القيادات في الديوان العام للمحاسبة وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد حول جميع الموضوعات المشتركة المرتبطة بأنشطة الجهازين ، فضلاً عن أن هناك لجان فنية مشتركة تعمل على تنسيق الجهود لإعمال الاختصاص فيما يرد من شكاوى أو ما يتكشف من ملاحظات يشوبها فساد مالي أو إداري.

- التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية بوسائل منها نشر ما تتوصل إليه كل من هيئات مكافحة الفساد والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من نتائج.

يتم مناقشة تقرير السنوي للديوان العام للمحاسبة في مجلس الشورى بشفافية ، كما تقوم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد دورياً بنشر حالات الفساد المالي التي تتكشف لها والتي يشترك الديوان في مراجعتها ودراستها وإبداء رأيه الفني بشأنها ، من خلال وسائل الإعلام المرئي والمقروء ومواقع التواصل الاجتماعي ، وبصورة لا تخل بالأنظمة والتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

- التدابير المتخذة لتعزيز قدرة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتنمية مهارات أعضائها وموظفيها في مجال منع الفساد ومكافحته ، بوسائل منها التدريب والتعليم وتبادل المعارف.

تتمثل أبرز التدابير المتخذة لتعزيز قدرات منسوبي الديوان ومهاراتهم في الآتي:



- إنشاء المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء "تدريب" كجهة تدريب معتمدة متخصصة لتوفير فرص التدريب العملية والميدانية في مجالات المراجعة المالية والمراجعة الداخلية ورقابة الأداء لمنسوبي الجهات والأجهزة الحكومية المشمولة بالرقابة.
  - تطوير عمليات التخطيط الاستراتيجي من إعادة تقييم الاحتياجات والمسائل الاستراتيجية ذات الأولوية، وتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية، وإصدار الخطة الاستراتيجية المحدثة.
  - رفع جودة عمليات المراجعة المالية باعتماد منهجية المراجعة والتطوير المستمر لإجراءات المراجعة.
  - قياس القيمة المضافة لنتائج العمليات الرقابية في الجهات المشمولة برقابة الديوان بما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتنمية وتحصيل الإيرادات وتطوير مستوى الأداء الحكومي والرفع من جودة الخدمات العامة.
  - اعتماد الديوان برنامج (خطة التطوير الشخصي) التي تمنح موظفيه الفرصة لوضع خطة التطوير الشخصي المناسبة لكل منهم.
  - اعتماد خطط الابتعاث الداخلي والخارجي لتنمية مهارات موظفي الديوان العام للمحاسبة واكتسابهم المهارات والمعارف الجديدة في مجال المراجعة والرفع من مستوياتهم العلمية والمهنية.
  - التدابير المتخذة لتعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد في إدارة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما يشمل تنظيمها وسير عملها وعمليات صنع القرار فيها.
- يتمتع الديوان العام للمحاسبة بسياسة تتسم بالشفافية والمساءلة ولديه تواصل داخلي فعال من خلال أدوات التواصل المعتمدة سواءً كان ذلك من خلال



الاجتماعات الدورية أو عبر الوسائل الإلكترونية. كما يشتمل الهيكل التنظيمي للديوان على عدد من الإدارات المساندة التي تسهم في تخطيط وتنظيم وتطوير الأعمال، مثل مكتب الإدارة الاستراتيجية، والإدارة العامة للتميز المؤسسي والجودة.

• التدابير المتخذة لتمكين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة من أداء دورها في منع الفساد ومكافحته عند التصدي للأزمات وحالات الطوارئ الوطنية أو التعالي منها، لا سيما فيما يتصل بمهامها في التقيد بالسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الأموال العمومية والاشتراء العمومي.

يختص الديوان العام للمحاسبة بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كفاية أموال الدولة المنقولة والثابتة وفق الأسس والمبادئ المهنية، ويتوفر لدى الديوان كافة الإمكانيات لمراجعة الحسابات والعمليات في الأزمات وحالات الطوارئ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة (٤٦) من اللائحة التنظيمية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية التي اشترطت على تزويد الديوان العام للمحاسبة بكفاية الاتفاقيات والعقود ومستندات الصرف الخاصة بالأعمال والمشتريات في الحالات الطارئة.

فيما يتعلق بالفقرة ٢ من المادة ٩ والتدابير أو الخطوات التي تم اتخاذها، يمكن أن تنظر الدول الأطراف في تضمين ما يلي:

- التقارير التي تعدها الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والهيئات التشريعية الوطنية للكليات التي تمنع الفساد.
- التقارير الخارجية بشأن عمل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

- ١ - تقارير يتم تبليغها للجهات المشمولة برقابة الديوان العام للمحاسبة:  
تتضمن نتائج عمليات المراجعة.
- ٢ - تقارير سنوية عن كل عام مالي يتم رفعها للمقام السامي: تختلف طبيعتها باختلاف أحكام المواد النظامية الموجبة لها وهي:
  - تقرير الديوان السنوي عن نتائج المراجعة المالية ورقابة الأداء.
  - تقرير الديوان السنوي عن نتائج مراجعة الحساب الختامي للدولة.
  - تقرير الديوان السنوي عن إنجازاته ونشاطاته.
  - تقارير عامة أو خاصة.
  - تقارير الديوان السنوية لمجالس المناطق، ويتم رفعها لأمرء المناطق، ويشتمل كل تقرير على نتائج تقييم أداء شروعات الأجهزة الخدمية بكل منطقة.

## SAUDI ARABIA (THIRTEENTH MEETING)

أطلقت وزارة المالية منصة اعتماد خلال العام ٢٠١٨ م، تماشيًا مع استراتيجية المملكة الرامية إلى تمكين وتحسين أداء الجهات الحكومية لتحقيق الأهداف التي جاءت بها رؤية المملكة ٢٠٣٠. إذ توفر المنصة خدمات رقمية موحدة تتيح للجهات الحكومية والمقاولين من القطاع الخاص الاستفادة الكاملة من الخدمات الإلكترونية المتطورة المتعلقة بعمليات المشتريات الحكومية، وكذلك بالنسبة لتسريع وحفظ الوقت، وضمان دقة البيانات، وتسهيل ممارسة الأعمال، بما يعكس قيم الشفافية والالتزام والشراكة والتنفيذ؛ وتقدم المنصة خدمات عدة، منها:

- إدارة الميزانية: تقديم الخدمات الإلكترونية في كل ما يتعلق بعمليات الموازنة للجهات الحكومية والإجراءات اللازمة ذات الصلة بها.
- إدارة المشتريات: طرح المناقصات وفحص العروض والترسية إلكترونيًا، كما تمكن القطاع الخاص من الاطلاع على المناقصات واستقبال الدعوات وشراء الكراسات والتقديم عليها إلكترونيًا.
- إدارة العقود: إدارة كل ما يتعلق بالعقود والتعميدات من أجل تسجيلها بشكل إلكتروني حتى الحصول على الموافقات اللازمة من الجهة الحكومية ووزارة المالية.
- إدارة المدفوعات: تمكن القطاع الخاص من تقديم مطالباتهم المالية الخاصة بمشاريعهم من الجهات الحكومية مرورًا بأوامر الصرف والدفع إلكترونيًا.
- إدارة الحقوق المالية: تمكين الجهات الحكومية من رفع طلبات أوامر الصرف والدفع لتعويضات العاملين إلكترونيًا.
- تحصيل الإيرادات: جميع الخدمات الإدارية المتعلقة بتحصيل الإيرادات غير النفطية من خلال أفضل الوسائل التكنولوجية الحديثة.



- التقارير والمؤشرات: تمكين الجهات الحكومية من توظيف (منهجيات ونظريات) ذكاء الأعمال للحصول على البيانات والتقارير ودعم عملية اتخاذ القرارات.

كما تتضمن المنصة أيضًا عددًا من المؤشرات الرئيسية لتحديد أي عمليات فساد محتملة، ومنها ستة مؤشرات يتم فحصها بشكل روتيني بحثًا عن أي مؤشرات تدل على وجود مخاطر فساد (Red Flags). ومن هذه المؤشرات: (١) عند تلقي/تقديم عطاء واحد فقط؛ (٢) التلاعب المحتمل بالعطاءات؛ (٣) عندما يكون العقد الممنوح يشكل أقل من ٣٥% من التكلفة المتوقعة؛ (٤) سحب العروض بعد تقديمها؛ (٥) العقود الملغاة؛ (٦) عروض من عدة شركات مقدمة من عنوان بروتوكول واحد (IP).

أما فيما يتعلق بإدارة الأموال العمومية، فإن الجهات الحكومية المسؤولة عن إدارة عملية الموازنة العامة تقوم بمواءمة عملية إعداد موازنتها وفقًا للخطة الاستراتيجية العامة للدولة وأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، وذلك عن السنة المالية بأكملها، باستخدام الإحصاءات المالية الحكومية (GFS)، سعيًا إلى تحقيق حوكمة رقمية متقدمة لتسهيل عملية تبادل المعلومات، وبناء قاعدة بيانات مالية على مستوى الدولة، وتوفير بيانات دقيقة تخدم القائمين على عملية صنع القرار في الدولة. كما تتم متابعة عملية نفقات الموازنة العامة بعد تعميم بنود الموازنة العامة باستخدام النظم التكنولوجية الحديثة، والنظم المحاسبية، وذلك خلال السنة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة حدوث أي انتهاك أو عدم امتثال للمبادئ المنصوص عليها في بنود الميزانية؛ فيتم محاسبة المخالفين من خلال الأجهزة المعنية في الدولة (هيئات الرقابة والمحاسبة).